

التابعة لرابطة الدول المستقلة في وادي كودوري؛ وقرر تمديد ولاية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في جورجيا لفترة جديدة تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، على أساس أن يستعرض المجلس، عند الاقتضاء، ولايتها في حالة حدوث تغيير في ولاية قوة حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة؛

طلب إلى الأمين العام أن يواصل إطلاع المجلس بانتظام، على الحالة في أبخازيا، بجورجيا، وأن يقدم تقريراً بهذا الشأن بعد ثلاثة أشهر من تاريخ اتخاذ هذا القرار؛ وقرر أن يبقى المسألة قيد نظره الفعلي.

الشرق الأوسط

٣٢ - الحالة في الشرق الأوسط

مناقشة، قراراً بتمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك على أساس التوصيات الواردة في تقارير مجلس الأمن بشأن القوة^(٢). وذكر الأمين العام في تقاريره أن الحالة في القطاع الإسرائيلي-السوري ظلت هادئة بصفة عامة، بدون أية حوادث خطيرة. ولكنه لاحظ زيادة في النشاط في منطقة مزارع شبعا صادرة عن منطقة عمليات قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان^(٣)؛ وحادثاً لإطلاق النار في ٨ كانون

الفترة، بالإضافة إلى تلك الجلسات، عدداً من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك، عملاً بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الفرعين ألف وباء. وعُقدت هذه الجلسات في ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ (الجلسة ٤٤٢٥)، و ٢٤ أيار/مايو ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٤٥)، و ١٧ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٦٦٩)، و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٧٨)، و ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٧٨).

(٢) S/2000/459، و S/2000/1103، و S/2001/499، و S/2001/1079، و S/2002/542، و S/2002/1328، و S/2003/655، و S/2003/1148.

(٣) S/2001/499، و S/2001/1079، و S/2002/542، و S/2002/1328، و S/2003/655، و S/2003/1148. انظر أيضاً القسم الفرعي بء، المتعلق بقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

أدان أي انتهاكات لأحكام الاتفاق بشأن وقف إطلاق النار والفصل بين القوات؛

أدان بشدة عملية خطف أربعة من أفراد البعثة في ٥ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، وأعرب عن استيائه الشديد لأنه لم تحدد هوية أي من الجناة ولم يقدم أي منهم للعدالة وأيد دعوة الأمين العام إلى إنهاء هذا الضرب من الإفلات من العقاب؛

طلب إلى الجانب الجورجي مواصلة تحسين الظروف الأمنية للدوريات المشتركة بين بعثة مراقبي الأمم المتحدة وقوة حفظ السلام

ألف - قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك

المقررات المؤرخة ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ إلى ٩ كانون الثاني/ديسمبر ٢٠٠٣: القرارات ١٣٠٠ (٢٠٠٠)، و ١٣٢٨ (٢٠٠٠)، و ١٣٥١ (٢٠٠١)، و ١٣٨١ (٢٠٠١)، و ١٤١٥ (٢٠٠٢)، و ١٤٥١ (٢٠٠٢)، و ١٤٨٨ (٢٠٠٣)، و ١٥٢٠ (٢٠٠٣)، و بيانات من الرئيس

خلال هذه الفترة، عقد مجلس الأمن ثماني جلسات بشأن هذا البند^(١)، واتخذ في كل منها، بالإجماع وبدون

(١) الجلسة ٤١٤٨، المعقودة في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠، والجلسة ٤٢٣٥، المعقودة في ١٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، والجلسة ٤٣٢٢، المعقودة في ١٨ أيار/مايو ٢٠٠١، والجلسة ٤٤٢٨، المعقودة في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، والجلسة ٤٥٤٦، المعقودة في ١٧ أيار/مايو ٢٠٠١، والجلسة ٤٦٧٠، المعقودة في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، والجلسة ٤٧٧٩، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، والجلسة ٤٨٨٩، المعقودة في ٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣. وعقد المجلس خلال هذه

**باء - قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان
والتطورات في قطاع إسرائيل - لبنان
المقررات المؤرخة ٣١ كانون الثاني/يناير
٢٠٠٠ (الجلسة ٤٠٩٥): القرار ١٢٨٨
(٢٠٠٠) وبيان من الرئيس**

في الجلسة ٤٠٩٥^(٨)، المعقودة في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، أدرج مجلس الأمن في جدول أعماله تقريرا للأمين العام بتاريخ ١٧ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان^(٩). ولاحظ الأمين العام في تقريره أن القتال قد استمر في جنوب لبنان وأن المنطقة ظلت مشتتة. وأشار إلى أن استئناف المفاوضات، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، بين إسرائيل والجمهورية العربية السورية، الذي توسطت فيه الولايات المتحدة الأمريكية، كان من التطورات السياسية الهامة في المنطقة.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (الولايات المتحدة) الاهتمام إلى رسالة مؤرخة ٢٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان^(١٠)، يطلب فيها لبنان تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، التي تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

الثاني/يناير ٢٠٠٣، قتل فيه أحد أفراد قوات الأمن السورية واحتجز آخر بواسطة قوات الدفاع الإسرائيلية، وأطلق سراحه فيما بعد من خلال تدخل قوة مراقبة فض الاشتباك^(٤)؛ وتعطل وقف إطلاق النار في ٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ من جراء ضربة جوية إسرائيلية على هدف يقع شمال غرب دمشق^(٥). ورأى الأمين العام أن النظر في استمرار وجود القوة في المنطقة أمر ضروري، وأوصى بأن يمدد مجلس الأمن ولاية القوة. وأشار أيضا إلى أن حكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة إسرائيل منحتا موافقتهما على التمديدات المقترحة.

وأهاب المجلس بالأطراف المعنية في القرارات المتخذة خلال هذه الفترة^(٦) أن تنفذ قرار المجلس ٣٣٨ (١٩٧٣)، وحدد ولاية قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك لفتريات مدة كل منها ستة أشهر، انتهت آخرها في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقارير عن التطورات في الحالة والتدابير المتخذة لتنفيذ القرار.

وصدرت أيضا بيانات مكملة من الرئيس، أشير فيها إلى أن الحالة في الشرق الأوسط، رغم الهدوء في القطاع الإسرائيلي - السوري، ظلت تنطوي على الخطورة ومن المحتمل أن تبقى كذلك، ما لم يتسن التوصل إلى تسوية شاملة لمشكلة الشرق الأوسط تغطي جميع جوانبها^(٧).

(٨) عقد المجلس خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى الاجتماعات المشمولة في هذا الفرع، عددا من الجلسات الخاصة مع البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، عملا بالقرار ١٣٥٣ (٢٠٠١)، المرفق الثاني، الفرعين ألف وباء. وعقدت هذه الجلسات في ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٤٥٥)، و ١٧ تموز/يوليه ٢٠٠٢ (الجلسة ٤٥٧٦)، و ٢١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٦٨٩)، و ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٧٩٥).

(٩) S/2000/28، المقدم عملا بالقرار ١٢٥٤ (١٩٩٩).

(١٠) S/1999/1284.

(٤) S/2003/655.

(٥) S/2003/1148.

(٦) القرارات ١٣٠٠ (٢٠٠٠)، و ١٣٢٨ (٢٠٠٠)، و ١٣٥١ (٢٠٠١)، و ١٣٨١ (٢٠٠١)، و ١٤١٥ (٢٠٠٢)، و ١٤٥١ (٢٠٠٢)، و ١٤٨٨ (٢٠٠٣)، و ١٥٢٠ (٢٠٠٣).

(٧) S/PRST/2000/19، و S/PRST/2000/36، و S/PRST/2001/15،

و S/PRST/2001/37، و S/PRST/2002/18، و S/PRST/2002/37،

و S/PRST/2003/9، و S/PRST/2003/29.

أعرب عن قلقه إزاء استمرار العنف في جنوب لبنان، وحث جميع الأطراف على ضبط النفس؛ وأشاد إشادة خاصة بذكرى كل أولئك الذين لقوا حتفهم أثناء الخدمة في القوة.

المقرر المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٣١): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١٣١، المعقودة في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام^(١٣)، يُبلغ فيها بفحوى ما دار في الاجتماع الذي عقده في جنيف، يوم ٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠، مع وزير خارجية إسرائيل، بشأن قرار إسرائيل سحب قواتها من جنوب لبنان. وكان مدرجا في جدول الأعمال أيضا رسالة مؤرخة ١٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس المجلس^(١٤)، يُبلغ فيها المجلس بأن إسرائيل نقلت إليه بإخطار رسمي قرارها سحب قواتها الموجودة في لبنان بحلول تموز/يوليه ٢٠٠٠. وذكر أن الانسحاب سيتم في توافق تام مع قرار مجلس الأمن ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). وأفاد الأمين العام أيضا بأنه شرع في التحضيرات التي ستمكّن الأمم المتحدة من الوفاء بمسؤولياتها ويعتزم مشاوره الأطراف والدول الأعضاء المعنية، بما في ذلك البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان. وأضاف أنه طلب من مبعوثه الخاص أن يذهب إلى المنطقة في أسرع وقت ممكن عمليا.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (كندا) الاهتمام إلى رسالة مؤرخة ٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ موجهة من ممثل لبنان بشأن انسحاب إسرائيل من جنوب لبنان امتثالا لقرار المجلس

ووجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار^(١١)، وتم طرحه للتصويت واعتمد بالإجماع بوصفه القرار ١٢٨٨ (٢٠٠٠)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

قرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر، أي حتى ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٠؛
كرر الإعراب عن تأييده القوي لوحدة أراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا؛

أكد مرة أخرى صلاحيات القوة ومبادئها التوجيهية العامة، وطلب إلى جميع الأطراف المعنية أن تتعاون تعاوننا تاما مع القوة من أجل تنفيذ ولايتها على الوجه الأكمل؛

أدان جميع أعمال العنف التي ترتكب، ولا سيما ضد القوة، وحث الأطراف على وضع حد لتلك الأعمال؛

شجّع على تحقيق المزيد من الكفاءة والوفورات، على ألا يؤثر ذلك في القدرة التشغيلية للقوة؛

طلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار، وأن يقدم تقريرا إلى مجلس الأمن في هذا الشأن.

وفي الجلسة نفسها، أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس^(١٢)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أعاد تأكيد التزامه بكامل سيادة لبنان واستقلاله السياسي وسلامته الإقليمية ووحدته الوطنية داخل حدوده المعترف بها دوليا؛

أكد أن على جميع الدول أن تمتنع عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة؛

كرر تأكيد دعمه الكامل لاتفاق الطائف وللجهود التي ما فتئت تبذلها الحكومة اللبنانية لتوطيد السلم والوحدة الوطنية والأمن في البلد؛

أثني على الحكومة اللبنانية لما تبذله من جهود ناجحة من أجل بسط سلطتها في جنوب البلد بتنسيق تام مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛

(١٣) S/2000/294

(١٤) S/2000/322

(١١) S/2000/57

(١٢) S/PRST/2000/3

(١٩٧٨)، تعين عليه أن يوفد مبعوثه الخاص، إلى جانب قائد القوة المؤقتة وفريق من الخبراء، للاجتماع مع حكومي إسرائيل ولبنان. كما أشار إلى أن القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) لم يطالبا فقط بانسحاب إسرائيل من لبنان، بل وفرا أيضا السبل التي من شأنها، بدعم من القوة المؤقتة، أن تهيئ الفرصة اللازمة حتى يؤدي الانسحاب إلى تعزيز الظروف المواتية لإقرار السلام والأمن الدوليين وعودة السلطة الفعلية في المنطقة إلى حكومة لبنان. ولاحظ قصر المدة إلى الموعد النهائي الذي حددته حكومة إسرائيل لإتمام انسحاب قواتها من لبنان في ٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وحدد الشروط والمتطلبات الدنيا التي يتعين توافرها لكي يتسنى تنفيذ القرار ٤٢٥ (١٩٧٨) تنفيذًا كاملاً ودون شروط، وتتمكن الأمم المتحدة من الوفاء بمسؤولياتها. ففيما يتعلق بحكومة إسرائيل، حدد المتطلبات الرئيسية التي سيتعين الوفاء بها لكي تتأكد الأمم المتحدة من أن الانسحاب الإسرائيلي قد اكتمل بالصورة التي تتفق اتفاقاً كاملاً مع القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨). وأما حكومتا لبنان والجمهورية العربية السورية فطلب إليهما التعاون الكامل بشأن التحديد الذي سيتم على الأرض لخطي الحدود اللبنانية - الإسرائيلية والحدود اللبنانية - السورية، على التوالي، اللذين سيستخدمان للتأكد من الانسحاب. وشدد على أنه لن تتسنى استعادة السلام والأمن في جنوب لبنان بدون دعم جميع الأطراف المعنية.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (الصين) اهتمام أعضاء المجلس إلى رسالتين مقدمتين من رئيس مجلس وزراء لبنان موجهتين إلى الأمين العام، ومؤرختين ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٠^(١٨) و ٢٢ أيار/مايو

(١٨) S/2000/443، وأرقت طيها وثائق وخريطة متعلقة بموقف لبنان فيما يتعلق بمزارع شبعا.

٤٢٥ (١٩٧٨)^(١٥). ثم أدلى المجلس ببيان باسم المجلس^(١٦)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

رحب بقرار إسرائيل سحب قواتها الموجودة في لبنان بما يتفق تماما مع القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) واعتزامها التعاون تعاوناً كاملاً مع الأمم المتحدة؛ أيد قرار الأمين العام بالشروع في التحضيرات التي ستمكن الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب القرارين المذكورين؛

شاطر الأمين العام الرأي القائل بضرورة تعاون كل الأطراف المعنية من أجل تفضي تدهور الوضع؛
رحب بقراره إيفاد مبعوثه الخاص إلى المنطقة بأسرع ما يمكن عملياً؛

تطلع إلى قيام الأمين العام بتقديم تقرير عن التطورات ذات الصلة، بما فيها حصيلة المشاورات مع الأطراف وكل الدول الأعضاء المهتمة، واستنتاجاته وتوصياته بشأن خطط واحتياجات تنفيذ القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) وكل القرارات الأخرى ذات الصلة.

المقرر المؤرخ ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٤٦): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١٤٦، المعقودة في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ عن تنفيذ القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨) والحالة في الشرق الأوسط^(١٧) وأبلغ الأمين العام في تقريره المجلس بأنه، كخطوة أولى في الاستعدادات لتمكين الأمم المتحدة من الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦

(١٥) S/2000/295، التي يجيل بها رسالة من وزير خارجية لبنان بشأن الحاجة إلى تجريد الفلسطينيين في المخيمات في لبنان من سلاحهم.

(١٦) S/PRST/2000/13.

(١٧) S/2000/460، المقدم عملاً بالقرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨).

(١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)^(٢١). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن إسرائيل قد لبت الشروط الواردة في تقريره المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ وفقا للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وأكد أن القوات الإسرائيلية أكملت انسحابها طبقا للخطة الذي حددته الأمم المتحدة. ولاحظ أنه قد تم حل قوة إسرائيل الفرعية، المعروفة بجيش لبنان الجنوبي، ولم يعد هناك مزيد من المحتجزين في سجن الخيام. كما لاحظ أن حكومة لبنان تعاونت مع الأمم المتحدة، وتحركت على وجه السرعة لإعادة بسط سيطرتها الفعلية في المنطقة بنشر قوات أمن فيها، وسترسل قوة تتألف من أفراد من الجيش وقوات الأمن الداخلي فور تأكيد انسحاب إسرائيل.

وفي تلك الجلسة، أدلى الرئيس (فرنسا) ببيان باسم المجلس^(٢٢)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

رحب مجلس الأمن بتقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وأيد العمل الذي أنجزته الأمم المتحدة وفقا للولاية الصادرة من مجلس الأمن، بما في ذلك الاستنتاج الذي خلص إليه الأمين العام الذي يشير إلى أنه حتى ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، سحبت إسرائيل قواتها من لبنان وفق القرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وأوفت بالشروط المحددة في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠؛

أكد المجلس أن إعادة نشر قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ينبغي أن يجري بالتنسيق مع حكومة لبنان ومع القوات المسلحة اللبنانية على النحو الوارد في الفقرة ٢١ من تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

٢٠٠٠^(١٩). ثم أدلى الرئيس ببيان باسم المجلس^(٢٠)، قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

رحب المجلس وأيد بقوة التقرير الذي قدمه الأمين العام في ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠؛

رحب أيضا باعتزامه اتخاذ جميع التدابير الضرورية لتمكين قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان من تأكيد إتمام انسحاب القوات الإسرائيلية الكامل من لبنان امتثالا لقراره ٤٢٥ (١٩٧٨)؛

أيد الشروط التي وضعها من أجل تأكيد امتثال جميع الأطراف المعنية لقراره ٤٢٥ (١٩٧٨)؛

دعا جميع الأطراف المعنية إلى التعاون الكامل في تنفيذ توصيات الأمين العام، وإبداء أقصى درجات ضبط النفس والتعاون مع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ومع الأمم المتحدة لكفالة التنفيذ التام لقراره ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)؛

رحب بقرار الأمين العام إعادة إيفاد مبعوثه الخاص إلى المنطقة على الفور لكفالة استيفاء الشروط التي وضعها الأمين العام وكفالة التزام جميع الأطراف المعنية بالتعاون التام مع الأمم المتحدة في التنفيذ الكامل لقراره ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨).

المقرر المؤرخ ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ (الجلسة ٤١٦٠): بيان من الرئيس

في الجلسة ٤١٦٠، المعقودة في ١٨ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ عن تنفيذ القرارات ٤٢٥

(١٩) S/2000/465، ويبلغ فيها بقيام المروحيات والدبابات الإسرائيلية بفتح نيرانها على القرويين العائدين لتفقد منازلهم في القرى التي انسحبت منها القوات الإسرائيلية فقتلت ستة أشخاص وأصاب ٢٢ بجراح.

(٢٠) S/PRST/2000/18

(٢١) S/2000/590، المقدم عملا بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢٢ أيار/مايو ٢٠٠٠ (S/2000/460).

(٢٢) S/PRST/2000/21

المقرر المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠
(الجلسة ٤١٧٧): القرار ١٣١٠
(٢٠٠٠)

المجلس إلى مشروع قرار^(٢٦) أعد على أساس تقرير الأمين العام، وتم طرحه للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٣١٠ (٢٠٠٠)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

أيّد التفاهم المشار إليه في تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ والذي مؤداه أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان ستنشر وتؤدي مهامها بالكامل في جميع أنحاء منطقة عملياتها وأن حكومة لبنان ستعزز وجودها في هذه المنطقة بنشر قوات إضافية وقوات أمن داخلي؛

قرر، في هذا السياق، تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى قدرها ٦ أشهر تنتهي في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١؛

كرر تأكيد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

طلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ هذا القرار وأن يوافي مجلس الأمن بتقرير في هذا الشأن؛

قرر أن يستعرض الحالة في مستهل تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠ وأن ينظر، في ضوء ذلك التقرير، في أي خطوات قد يراها مناسبة فيما يتعلق بقوة الأمم المتحدة، وفي نطاق نشر قوة الأمم المتحدة والإجراءات المتخذة من جانب حكومة لبنان لإعادة سلطتها الفعلية ووجودها الفعلي في المنطقة.

في الجلسة ٤١٧٧، المعقودة في ٢٧ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أدرج المجلس في جدول أعماله تقريراً للأمين العام مؤرخاً ٢٠ تموز/يوليه ٢٠٠٠ عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان^(٢٣)، ورسالة مؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن^(٢٤). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن القوات الإسرائيلية قد رحلت وتفككت رديفها اللبناني، وسكنت المدافع، وتصرف مقاتلو المقاومة اللبنانية على نحو يتسم بضبط النفس. وأكد أنه بالرغم من التحسن الكبير الذي طرأ على الأوضاع مقارنة بما كان عليه في الماضي، فإن الحالة لا تزال أبعد من أن يسودها السلام ولا تزال احتمالات وقوع أحداث خطيرة قائمة.

ولاحظ الأمين العام، بموجب رسالته المؤرخة ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٠، أن السلطات الإسرائيلية قد أزالَت كافة الانتهاكات لخط الانسحاب، وأنه سيتم وزع القوة في ٢٦ تموز/يوليه ٢٠٠٠، وسيعقب ذلك على الفور وزع الوحدة اللبنانية.

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (حامايكا) اهتمام المجلس إلى رسالة مؤرخة ١١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من ممثل لبنان^(٢٥). كما وجه الرئيس اهتمام

(٢٣) S/2000/718، المقدم عملاً بالقرار ١٢٨٨ (٢٠٠٠).

(٢٤) S/2000/731.

(٢٥) S/2000/674، التي طلب فيها لبنان إلى مجلس الأمن أن يمدد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على أساس أحكام القرارين ٤٢٥ (١٩٧٨) و ٤٢٦ (١٩٧٨)، وطلب إطلاق سراح اللبنانيين المحتجزين منذ سنوات في السجون الإسرائيلية "بغير سند قانوني".

(٢٦) S/2000/741.

السلم والأمن. وإلى حين التوصل إلى سلام شامل، سعت القوة إلى المحافظة على وقف إطلاق النار على طول الخط الأزرق على الأقل عن طريق تسيير الدوريات والقيام بأعمال المراقبة من مواقع ثابتة والاتصال الوثيق مع الأطراف، بهدف تصحيح الانتهاكات ومنع تصعيد الحوادث.

وبموجب القرارات المتخذة خلال الفترة المذكورة (٣١)، قرر المجلس تجديد ولاية القوة المؤقتة لفترات الأشهر الستة اللاحقة، التي انتهت آخرها في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣؛ وأكد مجدداً تأييده القوي لسلامة لبنان الإقليمية، وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً؛ وأدان جميع أعمال العنف، وأعرب عن القلق إزاء الانتهاكات لخط الانسحاب. وطلب المجلس أيضاً إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بشأن تنفيذ تلك القرارات وتقديم تقارير إلى مجلس الأمن بهذا الشأن.

المقرر المؤرخ ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (الجلسة ٤٨٠٢): القرار ١٤٩٦ (٢٠٠٣)

في الجلسة ٤٨٠٢، المعقودة في ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، أدرج المجلس في جدول أعماله تقرير الأمين العام المؤرخ ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣ عن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (٣٢). وأشار الأمين العام في تقريره إلى أن منطقة عمليات القوة ظلت هادئة بصفة عامة منذ التقرير الأخير، إلا أن التوتر بين إسرائيل ولبنان ظل شديداً. وفي ٢١ كانون الثاني/يناير، وقع حرق لوقف إطلاق النار عندما أطلق حزب الله قذائف الهاون على موقع لجيش الدفاع الإسرائيلي؛ وقُتل أحد المدنيين اللبنانيين وأصيب اثنان من المدنيين بنيران جيش

المقررات المؤرخة ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١ إلى ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣:
القرارات ١٣٣٧ (٢٠٠١)، و ١٣٦٥ (٢٠٠١)، و ١٣٩١ (٢٠٠٢)، و ١٤٢٨ (٢٠٠٢)، و ١٤٦١ (٢٠٠٣)

في الجلسات ٤٢٦٧ و ٤٣٥٤ و ٤٤٥٨ و ٤٥٩٣ و ٤٦٩٦^(٢٧)، اتخذ مجلس الأمن، بالإجماع وبدون مناقشة، قراراً بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، على أساس تقارير الأمين العام^(٢٨) والطلبات المقدمة من لبنان^(٢٩) وإسرائيل^(٣٠). ولاحظ الأمين العام في تقاريره أن الحالة العامة في جنوب لبنان قد ظلت هادئة ومنظمة. غير أن التوتر بين إسرائيل ولبنان ظل شديداً والهدوء النسبي على امتداد الخط الأزرق غير مستقر. وأدان الأمين العام انتهاكات الخط الأزرق التي وقعت خلال الفترة. وهي تشمل الهجمات العدائية التي يشنها حزب الله عبر الخط الأزرق وفي منطقة مزارع شبعا والانتهاكات المتكررة للخط الأزرق من جانب الطائرات الإسرائيلية. وفي أعقاب تلك الحوادث، كان يشدد على أن كل انتهاك للخط الأزرق ينذر بخطر التصعيد إلى مواجهة. وقرر أن قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قد أنجزت بشكل أساسي جزئين من الأجزاء الثلاثة من الولاية المنصوص عليها في القرار ١٣١٠ (٢٠٠٠) وأشار إلى أن القوة قد ركزت على الجزء الأخير من ولايتها، وهو استعادة

(٢٧) المعقودة في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠١، و ٣١ تموز/يوليه ٢٠٠١، و ٢٨ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٢، و ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٣، على التوالي.

(٢٨) S/2001/66، و S/2001/714، و S/2002/55، و S/2002/746، و S/2003/38.

(٢٩) S/2001/14، و S/2001/677، و S/2001/734، و S/2002/40، و S/2002/739، و S/2003/36.

(٣٠) S/2001/55.

(٣١) القرارات ١٣٣٧ (٢٠٠١)، و ١٣٦٥ (٢٠٠١)، و ١٣٩١ (٢٠٠٢)، و ١٤٢٨ (٢٠٠٢)، و ١٤٦١ (٢٠٠٣).
(٣٢) S/2003/728، المقدم عملاً بالقرار ١٤٦١ (٢٠٠٣).

وفي الجلسة نفسها، وجه الرئيس اهتمام المجلس إلى مشروع قرار مقدم من فرنسا (٣٧)، وتم طرحه للتصويت واعتمد بالإجماع وبدون مناقشة بوصفه القرار ١٤٩٦ (٢٠٠٣)، الذي قام فيه المجلس، في جملة أمور، بما يلي:

قرر تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان حتى ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤؛ وكرر تأكيد دعمه القوي لسلامة لبنان الإقليمية وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دولياً؛

طلب إلى الطرفين أن يكفلا تمتع القوة بالحرية الكاملة في التنقل في إطار اضطلاعها بولايتها في كافة أنحاء منطقة عملياتها، على النحو المبين في تقرير الأمين العام؛ وكرر طلبه إلى الطرفين مواصلة الوفاء بما تعهدا به من التزامات بالاحترام الكامل لخط الانسحاب الذي حددته الأمم المتحدة، وممارسة أقصى درجة من ضبط النفس والتعاون بشكل كامل مع الأمم المتحدة ومع قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان؛

أدان جميع أعمال العنف، وأعرب عن القلق الشديد إزاء الخروقات والانتهاكات الجوية والبحرية والبرية الخطيرة لخط الانسحاب، وحث الطرفين على وضع حد لهذه الانتهاكات والتقييد الدقيق بالتزامهما باحترام سلامة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان وأفراد الأمم المتحدة الآخرين؛

طلب إلى الأمين العام أن يواصل مشاوراته مع حكومة لبنان والأطراف الأخرى المعنية مباشرة بتنفيذ القرار، وأن يقدم تقريراً عن ذلك إلى المجلس قبل انتهاء الولاية الحالية، وكذلك عن أنشطة قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان والمهام التي تؤديها هيئة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة.

(٣٧) S/2003/778

الدفاع الإسرائيلي. وذكر أن اختراق الطائرات الإسرائيلية لأجواء لبنان يشكل استفزازاً وترهيباً لسكانه، ويتعارض مع امتثال إسرائيل الكامل فيما عداه للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨). وأضاف أن إطلاق الأسلحة المضادة للطائرات من جانب حزب الله عبر الخط الأزرق يشكل انتهاكاً ويعرض المدنيين في كل من لبنان وإسرائيل، فضلاً عن أفراد القوة، للخطر. ولاحظ الأمين العام أن الحكومة اللبنانية قد أثبتت قدرتها على زيادة سلطتها في جميع أرجاء جنوب لبنان، امتثالاً للقرار ٤٢٥ (١٩٧٨).

وفي تلك الجلسة، وجه الرئيس (إسبانيا) اهتمام المجلس إلى رسالتين موجهتين إلى الأمين العام من ممثل إسرائيل، مؤرختين ٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٣ (٣٣) و ٢٤ تموز/يوليه ٢٠٠٤ (٣٤). ووجه الرئيس الاهتمام كذلك إلى رسالتين موجهتين إلى الأمين العام من ممثل لبنان، ومؤرختين ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (٣٥) و ٩ تموز/يوليه ٢٠٠٣ (٣٦).

(٣٣) S/2003/603، وهي تشير إلى عدم امتثال الحكومة اللبنانية لالتزاماتها الدولية بموجب القرارات ٤٢٥ (١٩٧٨)، و ٤٢٦ (١٩٧٨)، و ١٣١٠ (٢٠٠٠)، و ١٣٣٧ (٢٠٠١)، بالقضاء على الإرهاب الذي ينطلق من أراضيها، وتحديداً بوضع حد للانتهاكات الجارية للخط الأزرق من قبل منظمة حزب الله الإرهابية.

(٣٤) S/2003/758، ويبلغ فيها بإطلاق حزب الله النيران عبر الخط الأزرق في ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٣، مما أدى لإصابة ثلاثة من المدنيين، ويشير إلى أن حكومة لبنان لم تف بالتزاماتها بموجب قواعد القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن، ويدعى أن حكومة لبنان قد تخلت لحزب الله عن سيطرتها على جنوب لبنان.

(٣٥) S/2003/685، ويطلب فيها تمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ستة أشهر.

(٣٦) S/2003/698، ويحيل بها توزيعاً إحصائياً للانتهاكات الإسرائيلية المدّعاة للسيادة اللبنانية خلال شهر حزيران/يونيه ٢٠٠٣ ويشير إلى أن تلك الأفعال من شأنها تهديد الاستقرار وإشاعة أجواء التوتر في المنطقة.